آل ثاني: سنوظف جميع الخبرات في منطقة الآسيان لتطوير الشبكة في البلاد

«Ooredoo» تفوز برخصة مشغل اتصالات في ميانمار

فازت «Ooredoo» برخصة من أصل رخصتين تم عرضهما على مشغلين أجانب في العطاء الأخير الذي أعلنت عنه حكومة ميانمار.

وتعتبر «Ooredoo» واحدة من أكبر شركات الاتصالات العاملة، وأكثرها حيوية في الأسواق الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، وهي مدرجة في بورصة قطر وسوق أبو ظبي للأوراق المالية، وتبلغ رسملتها في السوق 10.5 مليار دولار، ووصلت إيراداتها عام 2012 إلى 9.3 مليار دولار، وبلغ عدد عملائها ما يزيد على 91 مليون عميل.

وتولي الشركة اهتماماً كبيراً بالمجتمعات التي تقدم خدماتها فيها، يقودها في ذلك رؤيتها الهادفة إلى إثراء حياة عملائها، وإيمانها بقدرتها على تحفيز التنمية البشرية، من خلال تسخير خدمات الاتصالات، لمساعدة العملاء على تحقيق تطلعاتهم.

وتتمتع «Ooredoo» بخبرة واسعة في مجال تطوير وتوفير والاستثمار في خدمات الاتصالات في منطقة الآسيان، إذ يوجد في تلك المنطقة أكبر الأصول التي تمتلكها وهي شركة إندوسات، مقدم خدمات الاتصالات الجوالة واتصالات الخط الثابت في إندونيسيا.

واستثمرت «Ooredoo» بشكل كبير في «إندوسات» منذ استحواذها على حصة غالبية فيها، ساعدتها على إنشاء مجموعة اتصالات تتمتع بالحيوية، وساهمت في تنمية قاعدة عملائها لتصل إلى 58.5 مليون عميل. ومن خلال الشراكة مع «أس تي تي» تعتبر «Ooredoo» مستثمراً نشطاً في «ستارهب»، المقدم الأول لخدمات الاتصالات المتكاملة في سنغافورة، التي توفر للعملاء من الأفراد والشركات، عدداً من

عبدالله آل ثاني

أكثر خدمات الاتصالات تطوراً في المنطقة.

واستثمرت «Ooredoo» من خلال شراكتها مع «أس تي تي » في شركة «لاو للاتصالات المحدودة» المشغل لشبكة اتصالات الخط الثابت والاتصالات الجوالة في لاوس، وكدلالة على أهمية خدمات البرودباند، تقدم الشركة من خلال شركة «واي - ترايب» خدمات البرودباند في كل من باكستان والفيليبين وستنقل «Ooredoo» أفضل ممارساتها العالمية والإقليمية لتطبيقها في ميانمار، بهدف توفير الجيل القادم من شبكات الاتصالات الجوالة، إضافة إلى عدد من خدمات الاتصالات الجوالة سهلة الاستخدام والمفضلة للعملاء، والتي تتميز بأنها صديقة للبيئة.

ومن المنتظر أن يؤدي هذا الاستثمار إلى توفير عدد كبير من الوظائف المباشرة، وسيسهم وبشكل غير مباشر في توفير مئات الآلاف من الوظائف مثل المبيعات والتوزيع وخدمة العملاء.

وستدخل «Ooredoo» في مفاوضات مع حكومة ميانمار للاتفاق على الشروط التفصيلية لهذا الترخيص، وستشرع بتنفيذ إستراتيجيتها الخاصة بتمديد الشبكة.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني: «نحن متحمسون جداً لفوزنا برخصة مشغل لخدمة الاتصالات في ميانمار، ونتطلع إلى العمل ضمن شراكة مع حكومة ميانمار لتطوير شبكة اتصالات تتمتع بمستوى عالمي».

وأضاف أن «Ooredoo» ستوظف جميع الخبرات التي اكتسبتها في منطقة الآسيان، لتطوير الشبكة في ميانمار، مشيراً إلى أنه خلال السنوات الخمس الماضية كانت الشركة إحدى أسرع شركات الاتصالات نمواً، ولافتاً إلى أنه كان لتواجدها في منطقة الآسيان دور قوي في ذلك النمو.

وتابع أن ميانمار ستكون أحد أسواق «Ooredoo» المهمة مع قيامها ببناء شبكتها، وتوفير خدمات اتصالات سهلة الاستخدام، وقريبة من العملاء، تسهم في تحسين ظروف حياة العملاء في البلاد.

البورصة السعودية تودّع تداولات السبت

الرياض- رويترز- تودع سوق الأسهم السعودية جلسة تداول السبت إلى غير رجعة، وتتأهب لبدء تعاملاتها من الأحد الى الخميس اعتباراً من الأسبوع المقبل، بينما يترقب المتعاملون بداية إعلان الشركات عن نتائج الربع الثاني وقرب حلول شهر رمضان الذي عادة ما يشهد فتوراً في التعاملات.

وفي مطلع الأسبوع أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز، أمراً ملكياً بتغيير العطلة الاسبوعية إلى يومي الجمعة والسبت بدلا من الخميس والجمعة، في خطوة أجمع المحللون والخبراء على أنها ايجابية، وأنها ستعزز ارتباط أكبر بورصة في الشرق الأوسط، بالأسواق العالمية بصورة أوثق.

وأثرت تقلبات الاسواق العالمية على أداء السوق هذا الاسبوع، لكن المؤشر أظهر تماسكاً وتذبذبا في نطاق ضيق لينهي تعاملات الاربعاء متراجعاً 0.17 في المئة عند 7504.4 نقطة، لكن قيم التداولات عند 4.7 مليار ريال كانت الأدنى في شهر. وصعد مؤشر سوق الأسهم السعودية 1.5 في المئة منذ بداية مايو، ويقارن ذلك مع هبوط نسبته 11.3 في المئة لمؤشر أم أس سي أي للأسواق الناشئة.

وقال الكاتب الاقتصادي طارق الماضي: السيولة عند 4.6 مليار ريال رقم منخفض جداً مقارنة بمعدلات الشهر الماضي، لكن المؤشر كان أكثر تماسكاً، وانخفاض السيولة أو ارتفاعها سيرسم اتجاه السوق سلباً أو إيجاباً الأسبوع المقبل».

ورأى الماضي أنه من المرجح انخفاض السيولة وهو ما سينعكس على أداء المؤشر حتى عشية دخول رمضان الذي يشهد في بدايته عودة السيولة بصورة كبيرة، مع عودة 90 في المئة من المتعاملين من عطلاتهم الصيفية.

وأضاف أن نتائج الربع الثاني مع دخول شهر رمضان مع انتهاء إجازة الصيف، تعد عوامل تتقاطع في السوق السعودي خلال الفترة المقبلة، لافتاً إلى أن البعض يرون أن دخول شهر رمضان سلبياً لكنه يكون إيجابياً في بدايته، مع عودة سيولة الإجازات، ومنوهاً إلى أن نتائج الربع الثاني ستكون عاملاً إيجابياً آخر.

من جانبه، توقع محلل أبحاث أول لدى الاستثمار كابيتال طلال الهذال، استمرار التداولات المتقلبة للمؤشر خلال الأسبوع المقبل على خلفية تذبذب الأسواق العالمية، والمخاطر السياسية، والقلق بشأن التيسير النقدي في الولايات المتحدة.

وقال الهذال إن تذبذب الأسواق العالمية، أدى لعدم أخذ السوق عوامل أخرى في الاعتبار من بينها تغيير العطلة الاسبوعية الذي يعتبر إيجابياً جداً.

وأضاف أنه من المتوقع ان يظل المؤشر في نطاق 7500 نقطة صعوداً أو هبوطاً حتى الإعلان عن نتائج الربع الثاني.

مرسي يهاجم «المصرية الكويتية» للتنمية: عرضت 13 مليار جنيه لأرض بـ 47 مليارا

| القاهرة - «الراي» |

كانت الشركة المصرية - الكويتية للتنمية والاستثمار، حاضرة في خطاب الرئيس المصري محمد مرسي، مساء أول من أمس، حين ذكر أن هناك شركة عرضت على الحكومة المصرية دفع 13 مليار جنيه فقط لشراء أرض العياط، جنوب القاهرة، البالغ مساحتها 26 ألف فدان والتي تقدر قيمتها الحقيقية بـ47 مليار جنيه.

وقال الرئيس المصري، إنه تم رفض عرض الشركة الكويتية التي اشترت الأرض العام 2001 بغرض الاستثمار الزراعي، لكنها اعتمدت تسقيعها لتحويلها إلى الاستثمار العقاري ولم تدفع سوى 5 ملايين جنيه.

وأوضح الرئيس المصري أن شركة طلعت مصطفى قامت أيضا بالاستيلاء على مساحات إضافية من الأراضي غير المخصصة لها بقيمة تجاوزت 14 مليار دولار. مؤكدا أن الدولة لن تتسامح في حق الشعب.

وكانت «المصرية - الكويتية» التي تمتلك شركة منا القابضة الكويتية نحو 30 المئة من رأسمالها، قد قامت بشراء 26 ألف فدان في منطقة العياط في محافظة الجيزة، قبل نحو 13 عاما، بغرض إقامة مشروع زراعي عليها، لكن بعد استصلاح نحو 10 آلاف فدان وزراعة 3 آلاف فدان منها، أخطرتها الحكومة المصرية بعدم القدرة على مدها بالماء اللازم للزراعة، وتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء في عهد أحمد نظيف، في العام الأخير من حكم حسني مبارك، لحل المشكلة. وقررت اللجنة تحويل الغرض من المشروع الزراعي إلى عقاري، على أن تدفع الشركة فرق سعر الأرض بعد هذا التحويل، ومنذ ذلك الحين لم يتم التوافق بين الطرفين على هذا الفرق، رغم سيناريوهات الحل العديدة التي وضعتها لجنة تسوية المنازعات.

خسائر الاقتصاد تقدر بنحو 100 مليار جنيه خلال الأسبوعين الماضيين

مصر تطلب اقتراض 200 مليار جنيه لسد عجز الموازنة

| القاهرة - «الراي» |

طلبت وزارة المالية المصرية، اقتراض 200 مليار جنيه، في الربع الأول من العام المالي الجديد 2013/2014 عبر أدواتها المالية، أذون الخزانة، والسندات الحكومية، بغرض تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، بزيادة قدرها 30.7 مليار جنيه عن إجمالي ما اقترضته خلال الفترة ذاتها من العام المالي الماضي، والذي سجل 169.29 مليار جنيه.

وأوضحت المصادر الحكومية، أن وزارة المالية تكثف من اعتمادها على أذون الخزانة قصيرة ومتوسطة الأجل، بواقع اقتراض 160 مليار جنيه من الأذون بمختلف فئاتها، و34 مليار جنيه من سندات حكومية، بآجال تتراوح بين 3 سنوات و5 سنوات و7 سنوات و10 سنوات، في وقت تعتزم فيه تفعيل إصدارات أذون صفرية الكوبون لأجل 18 شهراً، بإجمالي قيمة 6 مليارات جنيه موزعة، بواقع 2 مليار جنيه كل شهر.

من جهة أخرى، قدر الخبير في صندوق النقد الدولي نبيل حشاد، أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد المصري، بسبب زيادة حالة الاحتقان السياسي، والحذر والترقب الذي تزايدت حدته بشكل كبير خلال الأسبوعين الماضيين تقدر بنحو 100 مليار جنيه. ورصد هذه الخسائر التي حذر من تداعياتها السلبية الخطيرة، خصوصاً في استمرار سيناريو تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لمصر، لافتاً إلى أنها تقف على نفس مستوى التصنيف الائتماني لليونان وهو تريبل سي، مشيراً إلى أن التخفيض الجديد يعني مزيدا من التدهور في التخفيض، يتبعه بالضرورة تخفيض التصنيف لجميع المؤسسات العاملة بالسوق المصرية، وفي مقدمتها البنوك، وهو ما يترجم في زيادة وزن المخاطر بالنسبة لمصر، الذي يبلغ حاليا 150 في المئة.

واضاف أن هذا الأمر يرفع بدوره تكلفة الاقتراض من الخارج، إذ تقترض مصر حالياً بأعلى معدلات الفائدة في العالم التي تصل إلى 4.6 في المئة وفق السندات الأخيرة لقطر. ونوع إلى أن الأثر الأخطر أيضا هو تراجع قيمة العملة المحلية، وبالتالي موجة جديدة من ارتفاع الأسعار والتضخم الذي سجل خلال العام المالي الحالي10.9 في المئة وهو معدل مرتفع وخطير.

ولفت إلى أن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد المصري في حالة عدم انفراج الوضع السياسي تتراوح ما بين 1 و2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يترجم في أرقام بنحو 50 مليار جنيه على مستوى الاقتصاد الرسمي، وغير الرسمي 1.6 مؤسسات دولية يصل إلى نحو60 في المئة من الاقتصاد الرسمي، إلى جانب نحو 50 مليار جنيه خسائر سوق المال.

وتتفاوت الخسائر التي ستتكبدها القطاعات الاقتصادية، ومن أهم القطاعات التي تتكبد خسائر إيرادات السياحة، وتوقف الاستثمارات، إضافة إلى الصادرات، وتراجع حجم التجارة الداخلية وبالتالي الطلب المحلي مما ينعكس سلبيا على معدل الإنتاج، والذي سيتأثر بدوره الى جانب ذلك بأزمة عدم توافر الوقود والسولار بشكل رئيس وبالتالي حركة نقل البضائع، مما يزيد بدوره نسبة الهدر والفاقد في السلع سريعة التأثر بالمناخ من الخضر والفاكهة والمحاصيل البستانية واللحوم.